الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب

لاستخدام بيانات التعداد

سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات (11)

محافظة الخليل

اعداد: حمدان عواد

كانون ثاني/يناير، 2002

© شوال، 1422هـ – كانون ثاني، 2002م.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. **مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات *(11)، محافظة الخليل.***
رام الله– فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين

هاتف: 6340 240 (2-970) فاكس: 6343 240 (2-970)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

اعتبارات هامة

1. الجـــداول التفصيلية المنشورة في هذا التقرير خاصة بالسكان في محافظة الخليل الذين تم عدهم فعلاً خلال الفترة من 10-1997/12/24، حيث تم الحصول على الخصائص الديموغـــرافية والاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السكان أثناء العمليات الميدانية للتعداد، ولا تشـــمل تقديرات السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية والبالغ عددهم 15,392 فرداً.

2. الخلفية العامة ومنهجية العمل وقائمة المصطلحات والمفاهيم والتعريفات المستخدمة في الـــتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997 متوفرة في الجزء الأول من تقارير التعداد.

3. تم حساب النسب والمعدلات للمؤشرات المختلفة بعد استثناء غير المبين من المجموع.

4. تســـند بيانـــات الـــتعداد المتعـــلقة بالسكان إلى ليلة 10/9 من شهر كانون أول من عام 1997، أمـــا بيانـــات القـــوى العاملة فتسند إلى الأسبوع السابق لذلك، وبالنسبة لبيانات المباني والمنشآت تم جمع البيانات خلال الفترة من 1997/10/30 إلى 1997/11/23.

5. جميع الجداول والأشكال خاصة بمحافظة الخليل ما لم يذكر غير ذلك.

6. اعتمد الباحث في دراسته على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولا يتحمل الجهـــاز مسئولية أي خطأ في البيانات. كما أن الآراء والأفكار الواردة في هذا التقرير تعـــبر عـــن آراء كاتـــبها، ولا تعـــبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفه الرسمي.

شكر وتقدير

يتم تنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد بدعم مالي جزئي ومساعدة فنية محدودة من الحكومة البريطانية عبر الوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل للحكومة البريطانية والوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID) وصندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمتهم في تنفيذ المشروع.

تقديم

تعتــبر الــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وحرصــاً مــنه عــلى الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصــائية من بيانات التعداد منها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركــزي للإحصــاء الفلسطيني بتنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من الــتقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد.

يســرنا أن نقــدم هذا التقرير الخاص بمحافظة الخليل كأحد مخرجات المشروع كي يكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

كانون ثاني، 2002

د. حسن أبو لبده

المدير الوطني للتعداد/

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص تنفيذي	11
الفصل الأول: المؤشرات السكانية	13
الفصل الثاني: المؤشرات التعليمية	21
الفصل الثالث: المؤشرات الاجتماعية الأخرى للأفراد	23
الفصل الرابع: خصائص الأسرة	25
الفصل الخامس: خصائص المسكن والظروف السكنية	29
الفصل السادس: المؤشرات الاقتصادية	35
الفصل السابع: مؤشرات المباني	39
الفصل الثامن: مؤشرات حول المنشآت الاقتصادية	41

ملخص تنفيذي

المؤشرات السكانية

- بلغ عدد السكان الكلي ليلة 9-1997/12/10 في محافظة قلقيلية 405,664 أفراد، منهم 207,689 ذكور مقابل 197,975 أنثى. وقد بلغت نسبة الجنس 104.7 ذكرا لكل 100 أنثى.
- بلغ عدد السكان الذين تم عدهم فعلا 390,272 فردا.
- بلغ معدل الكثافة السكانية في منتصف عام 1997 في المحافظة 407 فرد لكل كم^2 ومن المتوقع أن يبلغ هذا المعدل 558 عام 2005.
- نصف سكان محافظة الخليل تقريبا دون سن الخامسة عشرة (49.9%). وبلغ معدل الخصوبة الكلي 7.1.
- بلغت نسبة المتزوجين من السكان 12 سنة فأكثر 55.7%، في حين بلغت نسبة الذين لم يتزوجوا أبدا 40.9%، ونسبة المطلقين 0.4%، وبلغت نسبة الارامل2.9%.
- بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول 23.0 سنة للذكور مقابل 18.0 سنة للإناث.
- بلغ عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء للنساء الفلسطينيات 12 سنة فأكثر 392,706 مولودا.
- هناك ارتفاع في نسبة الأمية بين النساء اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن عند الزواج الأول اقل من 15 سنة.
- أظهرت النتائج بشكل واضح العلاقة بين عمر الأم وعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء حيث تبين ارتفاع نسبة المواليد المنجبين للنساء في الفئة العمرية 20-44 سنة.
- هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للنساء 12 سنة فأكثر اللاتي سبق لهن الزواج وعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء انخفض عدد المواليد المنجبين.

المؤشرات التعليمية

- هناك ارتفاع في نسبة الذكور 15 سنة فأكثر الذين يلمون بالقراءة والكتابة حيث بلغت 89.9% من مجموع الذكور في المحافظة، مقابل 77.1% للإناث.
- بلغ معدل الالتحاق بالمدرسة بين الذكور في الفئة العمرية 6-18 سنة 85.6% مقابل 86.7% بين الإناث.

المؤشرات الاجتماعية الأخرى

- بلغت نسبة المعاقين 1.7% من إجمالي سكان المحافظة. ويلاحظ أن 39.7% من الإعاقات سببها خلقي مقابل 34.4% سببها مرضي.
- 17.4% من سكان المحافظة لاجئون، مقابل 82.6% غير لاجئين.

خصائص الأسرة

- بلغ عدد الأسر في المحافظة 57,866 أسرة خاصة و 16 أسرة جماعية. كما أن 7.1% من مجموع الأسر ترأسها نساء. وبلغ متوسط حجم الأسرة 6.7 فرد.
- هناك 76.3% من الأسر نووية مقابل 21.0% أسر ممتدة.

خصائص المسكن والظروف السكنية

- بلغ متوسط عدد الغرف في المسكن 3.4 وبلغت كثافة السكن 2.2 فرد لكل غرفة.
- أكثر من نصف مساكن المحافظة على شكل دار (58.5%)، وغالبية مساكن المحافظة تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة 82.6%.
- هناك 76.6% من مساكن المحافظة تتوفر لديها المياه من الشبكة العامة للمياه، 93.5% متصلة بالكهرباء من الشبكة العامة، وان 18.5% متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي.

مؤشرات القوى العاملة

- بلغت نسبة غير النشيطين اقتصاديا في المحافظة 56.7% من مجموع الأفراد 15 سنة فاكثر مقابل 43.3% يشاركون في القوى العاملة.
- حوالي ثلث المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل يعملون في المهن الأولية، في حين أن خمسهم يعملون في الحرف وما إليها من المهن.
- أكثر من ثلث المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل بقليل يعملون في الإنشاءات.

مؤشرات المباني

- بلغ عدد المباني في المحافظة 57,437 مبنى بأنواعها المختلفة.
- بلغ عدد المباني المكتملة 54,257 مبنى تستخدم غالبيتها للسكن 72.7% في حين أن 8.7% تستخدم للسكن والعمل.

مؤشرات حول المنشآت الاقتصادية

- بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في المحافظة 14,894 منشأة، منها 84.4% حالتها العملية عاملة.
- بينت النتائج أن عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية 11,722 منشأة اقتصادية يعمل بها 28,223 عاملاً منهم 24,842 ذكراً مقابل 3381 أنثى.

الفصل الأول: المؤشرات السكانية

تقع محافظة الخليل في جنوبي فلسطين تقريبا، ويغلب على تضاريسها الجبال الوعرة قليلة التربة صعبة المسالك، ويتخلل هذه الجبال بعض الأودية والسهول الضيقة التي تستخدم الزراعة البعلية، ويعتمد المزارعون على مياه الأمطار في ري مزروعاتهم، وهذا يجعل الإنتاج الزراعي عرضة للتقلب وعدم الاستقرار.

ومن الناحية الدينية والتاريخية تحتل مدينة الخليل أهمية عالية، لاحتوائها على العديد من الآثار التاريخية القديمة وخاصة الحرم الإبراهيمي الشريف والعديد من التكايا والزوايا وقبور الأولياء الصالحين. إن كل المؤرخين يجمعون على أن مدينة الخليل من المدن الفلسطينية التاريخية، وجذورها ضاربة في عمق التاريخ، وكانت عامرة بالسكان منذ القدم.

1.1 عدد السكان

يعتبر السكان هم الثروة الحقيقية للأراضي الفلسطينية وأن الاستثمار في رأس المال البشري على أهميته في كل البلدان إلا أنه ذو أهمية خاصة في فلسطين، ويرجع ذلك إلى شح وندرة الموارد الطبيعية، وعليه فإن التنمية السكانية المدروسة لا بد وأن ينتج عنها حصاد مثمر يكون له الأثر الأكبر في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وتزداد أهمية العنصر البشري في الأراضي الفلسطينية على ضوء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين واحتكاره لمواردها الطبيعية .

بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 أن عدد سكان المحافظة الكلي في ليلة 9-1997/12/10 يساوي 405,664 فردا، ويمثل هذا العدد 14.0% من مجموع سكان الأراضي الفلسطينية في ذلك العام، ويشمل عدد السكان المذكور أعلاه الأفراد الذين تم عدهم فعلا في لحظة الإسناد الزمني (ليلة 9-1997/12/10) والبالغ عددهم 390,272 فردا، وكذلك تقديرات السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية التي نفذت بعد التعداد والبالغ عددهم 15,392 فردا.

ومن الجدير بالذكر أن محافظة الخليل هي المحافظة الأولى من حيث عدد السكان بين محافظات الضفة الغربية، حيث تمثل ما نسبته 21.6% من سكان الضفة الغربية، كما يتوزع سكان المحافظة على الجنسين بنسبة 51.2% للذكور وهذه النسبة أعلى من مثيلتها في الأراضي الفلسطينية والبالغة 50.8% وتشكل الإناث ما يعادل 48.8% وهي أقل من مثيلتها في الأراضي الفلسطينية والبالغة 49.2%.

إن غالبية السكان في المحافظة يقطنون في حضرها، حيث بلغ عدد السكان الذين يعيشون في مدن المحافظة 261,665 فردا، ويعادل هذا العدد ما نسبته 67.0% من مجموع سكان المحافظة، أما سكان الريف فيشكلون نسبة مقدارها 30.2% من مجموع سكان المحافظة في ذلك الوقت، وأن نسبة سكان المخيمات 2.8%.

وبناءً على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اعتمادا على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 وبناءً على فرضيات اتجاهات مستويات الخصوبة والوفيات وصافي الهجرة، أشارت النتائج إلى أن عدد السكان المقدر في منتصف العام 2000 يساوي 436,637 فردا، أي

بزيادة تصل إلى 11.8% عما كانت عليه النتائج النهائية للأفراد الذين تم عدهم فعلا في عام 1997، وأشارت التقديرات أيضا إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان المحافظة إلى 555,965 فرداً في منتصف عام 2005 أي بزيادة تصل إلى 42.0% عن العام 1997، أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغ عدد السكان المقدر 3,150,056 فرداً في منتصف عام 2000، بينما من المتوقع أن يصل في منتصف عام 2005 إلى 3,986,813 فردا.

عدد السكان المقدر لسنوات مختارة

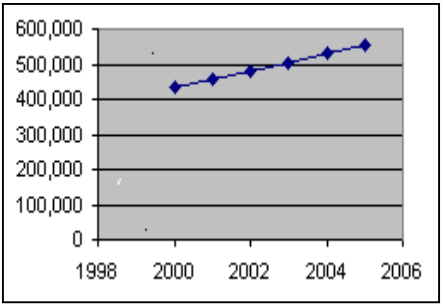

تبلغ مساحة المحافظة 997 كيلومترا مربعا ، ويعادل هذا الرقم 16.5% من مساحة الأراضي الفلسطينية و 17.6%من المساحة الإجمالية للضفة الغربية، ومن الواضح أن تكون الكثافة السكانية الإجمالية في الكيلومتر المربع الواحد مرتفعة في المحافظة إذا ما قورنت بالكثافة الإجمالية للضفة الغربية ومنخفضة مقارنة مع مجمل الأراضي الفلسطينية وذلك بسبب الكثافة العالية جدا للسكان في قطاع غزة ، حيث بلغت الكثافة السكانية الإجمالية في الكيلومتر المربع الواحد عام 1997 في المحافظة والضفة الغربية والأراضي الفلسطينية على التوالي 407، 331، 481 شخصا في الكيلومتر المربع الواحد. ونظرا للزيادة السكانية المتوقعة خلال الأعوام القادمة بناءً على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أعداد السكان فإنه من المتوقع أن تصل الكثافة السكانية في المحافظة خلال الأعوام القادمة إلى 558 فردا لكل كيلومتر مربع واحد في العام 2005 وهذا ما يعادل زيادة مقدارها 37.0% عن العام 1997.

2.1 التوزيع العمري للسكان

يمتاز المجتمع في المحافظة بأنه مجتمع فتي، إذ يشكل عدد الأفراد الفلسطينيين دون سن 15 سنة ما نسبته 49.9% من إجمالي سكان المحافظة الفلسطينيين، وهذه النسبة ترتفع عن مثيلتها في الأراضي الفلسطينية والبالغة 47.0%، أي أن أعمار نصف السكان في المحافظة دون سن الخامسة عشرة، وهنا تبرز أهمية الاستثمار في راس المال البشري وأثرة على التنمية الأمر الذي سيحدد مسار هذه التنمية في العقود القادمة، وشكل الأفراد الذين يقعون ضمن الفئة العمرية (15-64) نسبة مقدارها 47.3%من سكان المحافظة الفلسطينيين، ووصلت نسبة كبار السن الذين هم فوق 65 سنة إلى 2.9%.

ومن التوزيع العمري للسكان السابق الذكر يتضح أن نسبة عدد المعالين اقتصاديا إلى الأشخاص المنتجين اقتصاديا أو الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى السكان الذين هم في عمر العمل (أي بين 15-64 سنة) تصل إلى 111.7 أي أن كل مائة شخص ممن هم في سن العمل يتوجب عليهم إعالة 111.7 فرداً، ومن الواضح أن نسبة الإعالة مرتفعة وتبرز لنا مدى الدعم الذي يتوجب على الأشخاص المنتجين تقديمه حيال المعالين، وهذا له تأثيره على مدى الرفاه

الاقتصادي لسكان الأراضي الفلسطينية على المستوى الكلي، ومن جانب آخر فإن ارتفاع نسبة الأطفال (دون سن 15 سنة) يفيد حقيقة أنه إذا ما أحسن استثمار العنصر البشري سيكون له الأثر الكبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

الهرم السكاني، 1997

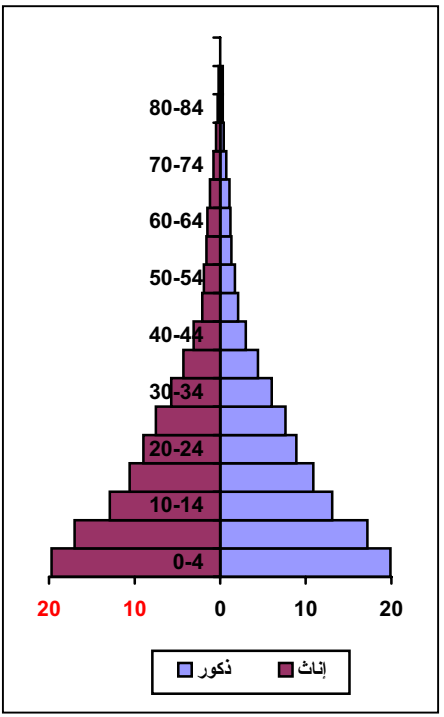

هذا وقد بينت النتائج النهائية أن نسبة الجنس بلغت 104.7% ذكرا لكل مائة أنثى وهذه النسبة أعلى من مثيلتها في الأراضي الفلسطينية والبالغة 103.2% واختلفت هذه النسبة بين الحضر والريف والمخيمات إذ بلغت على التوالي 105.7%، 103.4%، 104.2 % لكل مائة أنثى.

3.1 الحالة الزواجية

إن تحديد الحالة الزواجية للفرد لها أهمية بالغة في قياس التغييرات السكانية، إذ أن الزواج والطلاق والترمل لهما الأثر الكبير على قوة العلاقات العائلية ومتانتها في المجتمع، ومن جانب آخر ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإنجاب والحمل وبالتالي تنعكس سلبا أو إيجابا على معدلات الخصوبة في المجتمع.

لقد أشارت النتائج النهائية للتعداد العام – 1997 أن عدد الأفراد الذين لم يتزوجوا أبدا أو لم يعقدوا قرانهم شكلوا نسبة مقدارها 40.9% من إجمالي السكان الفلسطينيين 12 سنة فاكثر، أي ما مجموعه 91,459 فردا بلغت نسبة الذكور والإناث منهم على التوالي 57.2%، 42.8%. في حين بلغت نسبة الأفراد المتزوجين 55.7%، وأشارت نفس النتائج إلى أن نسبة الأفراد المطلقين والأرامل بلغت على التوالي 0.4%، 2.9% من سكان المحافظة الفلسطينيين 12 سنة فأكثر.

إن هذا التوزيع للحالة الزواجية يختلف إذا ما حسب للذكور والإناث على حدة، إذ يتضح أن نسبة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج أقل من نسبة الذكور، فبينما تبلغ نسبتهن 35.7% من مجموع الإناث اللاتي تبلغ أعمارهن 12 سنة فأكثر، نجد أن هذه النسبة وصلت إلى 45.8% عند الذكور، وقد بلغت نسبة المتزوجات 58.1% بينما بلغت هذه النسبة للذكور 53.3%. كما نجد أيضا أن نسبة الأرامل والمطلقات أعلى من مثيلتها للذكور حيث تبلغ هذه النسبة 6.2% للإناث و 0.6% للذكور.

إن هذا الاختلاف الحاصل بين الذكور والإناث يدل على أن السمات الاجتماعية التي تسيطر على

مسلكيات المجتمع في المحافظة ما زالت حاضرة، فتزويج الإناث في سن مبكر، وأصغر من الذكور، وبعد بلوغهن سن الزواج بقليل لا زال سائدا، وارتفاع نسبة الإناث اللاتي لا يتزوجن مرة ثانية بعد الطلاق أو الترمل لتعذر تحقيق ذلك من جهة أو للبقاء إلى جوار أطفالهن أو وفاءً للزوج المتوفى من جهة ثانية، لا زالت هذه السمات سائدة أيضا.

الحالة الزواجية للسكان 12 سنة فأكثر حسب الجنس، 1997

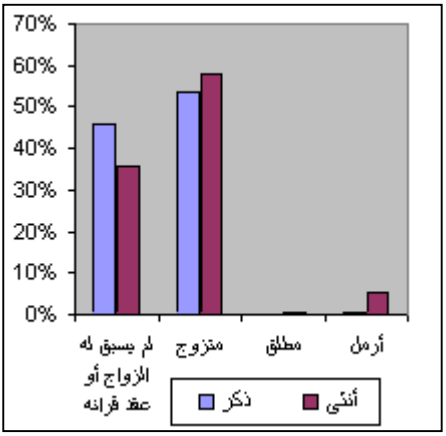

كذلك ربما يعكس هذا التفاوت متطلبات ومقتضيات الزواج حيث لم يعد الزواج بالصورة البسيطة التي كان يتم بها من قبل، وهذه التغيرات لا شك أنها أدت إلى إحداث تأخير في سن الزواج والتريث قبل الإقدام عليه، مما أسهم بالتالي في انخفاض نسبة المتزوجين.

4.1 العمر الوسيط عند الزواج الأول

بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للسكان في محافظة الخليل 23 سنة للذكور و 18 سنة للإناث وهذا مساو للمعدلات الوطنية في هذا المجال، أما في الضفة الغربية فقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 24 سنة و 18 سنة للإناث.

من الملاحظ أن العمر الوسيط عند الزواج الأول منخفض، وهذا الانخفاض هو نتيجة مباشرة لانخفاض سن الزواج عند الإناث خصوصا.

5.1 مدة الحياة الزواجية

من أحد العوامل المؤثرة في الخصوبة مدة الحياة الزواجية، حيث أن إمكانية إنجاب المرأة للأبناء خلال فترة حياتها تزيد كلما زادت مدة حياتها الزواجية، ويتضح من النتائج النهائية للتعداد العام – 1997 أن عدد النساء اللاتي سبق لهن الزواج في المحافظة يصل إلى 70,233 سيدة، وأن 54.6% منهن تتراوح مدة حياتهن الزواجية ما بين (0 – 14) سنة، في حين أن 15.0% من النساء زادت مدة حياتهن الزواجية على 35 سنة.

هذا ويبلغ عدد النساء اللاتي سبق لهن الزواج (12 سنة فأكثر) في الحضر والريف والمخيمات في المحافظة 47,690، 20,565 ، 1,978 سيدة على التوالي، وان 54.6% من النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج في حضر المحافظة تتراوح مدة حياتهن الزواجيه ما بين (0–14 سنة)، في حين أن 14.7% منهن تزيد مدة حياتهن الزواجية على 35 سنة.

وأن 54.7% من النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج في ريف المحافظة تتراوح مدة حياتهن الزواجيه ما بين (0–14 سنة)، في حين أن 15.3% منهن تزيد مدة حياتهن الزواجية على 35 سنة.

أما النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج في المخيمات والتي مدة حياتهن الزواجيه ما بين (0–14 سنة) فقد بلغت نسبتهن 54.9%، في حين أن

19.4% منهن تزيد مدة حياتهن الزواجية على 35 سنة.

6.1: العمر عند الزواج الأول وعلاقته بالمستوى التعليمي

هناك دور رئيسي للحالة التعليمية لكلا الجنسين في الحد من ظاهرة الزواج المبكر خاصة عند الإناث التي لا تزال شائعة في المجتمع الفلسطيني شأنها شأن باقي المجتمعات العربية، حيث تبين النتائج النهائية أن مجموع النساء (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج بلغ عددهن 70,233 في المحافظة، وشكلت النساء الأميات منهن ما نسبته 28.6%.

وعند النظر إلى التركيب العمري للنساء الأميات يتضح أن النساء اللاتي تزوجن وأعمارهن دون الخامسة عشرة 5,252 سيدة، شكلت النساء الأميات منهن ما نسبته 56.4%، أي أن أكثر من نصف النساء اللاتي تزوجن وأعمارهن دون الخامسة عشرة عند الزواج الأول هن من الأميات، في حين تنخفض نسبة الأمية لتصل 22.8% للنساء 12 سنة فأكثر اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن عند الزواج الأول 21-23 سنة، ومثلت النساء الملمات بالقراءة والكتابة ما نسبته 12.5% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج في المحافظة، حيث شكلت نسبة النساء اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن عند الزواج الأول دون 15 سنة وحالتهن التعليمية ملم بالقراءة والكتابة 16.4% من مجموع النساء (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن عند الزواج الأول دون 15 سنة، وما نسبته 9.7% من مجموع النساء اللاتي سبق لهن الزواج والملمات بالقراءة والكتابة، في حين بلغت النسب المقابلة للنساء 12 سنة فأكثر اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن عند الزواج الأول 21-23 سنة على التوالي 10.7%، 11.2%.

في حين بلغ مجموع النساء اللاتي أنهين المرحلة الابتدائية 15,136 سيدة أي ما نسبته 21.9%من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في المحافظة، حيث مثلت النساء اللواتي أعمارهن دون 15 سنة عند الزواج الأول وأنهين المرحلة الابتدائية منهن ما نسبته 7.9%، وما نسبته 23.4% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن دون 15 سنة، فيما بلغت النسب المقابلة للنساء (21-23) سنة عند الزواج الأول على التوالي 9.0%، 15.1%.

وقد أشارت نفس النتائج إلى أن عدد النساء اللواتي انهين المرحلة الإعدادية وسبق لهن الزواج بلغ 15,796 سيدة أي ما نسبته 22.8% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في المحافظة، حيث شكلت النساء اللاتي أعمارهن دون 15 سنة عند الزواج الأول وأنهين المرحلة الإعدادية 1.2% منهن، وما نسبته 3.7% من مجموع النساء اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن عند الزواج الأول دون 15 سنة. في حين بلغت النسب المقابلة للنساء التي تنحصر أعمارهن بين (21-23) سنة عند الزواج الأول على التوالي 10.6%، 18.6%. وهذا يشير إلى مدى ارتباط الزواج المبكر بالحالة التعليمية، حيث يزيد عدد النساء الأميات اللاتي تزوجن في سن مبكر كلما قل المستوى التعليمي.

أما بالنسبة إلى عدد النساء اللاتي أنهين المرحلة الثانوية وسبق لهن الزواج فقد بلغ ما مجموعه 5,842 سيدة أي ما نسبته 8.4% من مجموع النساء

اللاتي سبق لهن الزواج ، حيث بلغ عدد النساء اللاتي تزوجن وأعمارهن عند الزواج الأول دون 15 سنة وانهين المرحلة الثانوية 5 سيدات فقط، أما النساء التي كانت أعمارهن عند الزواج الأول بين (18–20 سنة) وضمن نفس المستوى التعليمي فبلغ عددهن 3,475 أي ما نسبته 59.5% من مجموع النساء اللاتي سبق لهن الزواج وأنهين المرحلة الثانوية، في حين بلغت نسبة النساء التي كانت أعمارهن عند الزواج الأول بين (21–23) سنة ويحملن نفس المؤهل العلمي 22.8% أي ما مجموعه 1,331 سيدة.

ولقد أفادت النتائج إلى أن عدد النساء اللاتي سبق لهن الزواج وأنهين (دبلوماً متوسطاً) 2,710 سيدات أي ما نسبته 4.0% من النساء التي سبق لهن الزواج، حيث بلغ عدد النساء اللاتي أعمارهن دون 15 سنة عند الزواج الأول منهن سيدتان فقط. فيما بلغ عدد النساء التي تنحصر أعمارهن بين (21–23) سنة عند الزواج الأول وضمن نفس المستوى التعليمي ما مجموعه 1,199 سيدة مشكلات 44.2 %.

وقد أشارت نفس النتائج أن عدد النساء اللواتي انهين البكالوريوس وسبق لهن الزواج بلغ ما مجموعه 1,288 سيدة أي ما نسبته 1.9% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج، حيث بلغ عدد النساء اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن دون 15 سنة عند الزواج الأول منهن 4 سيدات، فيما بلغ عدد النساء التي تنحصر أعمارهن بين (21–23) سنة عند الزواج الأول ما مجموعه 426 سيدة مشكلات نسبة مقدارها 33.1%.

أما بالنسبة للنساء اللاتي أنهين مراحل أعلى من البكالوريوس فبلغ عددهن 33 سيدة شكلت السيدات اللواتي سبق لهن الزواج وأعمارهن بين 24-26 سنة منهن ما مجموعه 20 سيدة أي ما نسبته 60.6%.

مما سبق نستخلص أن 4.2% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج أعمارهن عند الزواج الأول دون 15 سنة وأميات. كما أن 14.6% من النساء الأميات واللاتي سبق لهن الزواج كانت أعمارهن دون سن 15سنة عند الزواج الأول، و 62.9% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج حالتهن التعليمية إما ملمات أو أميات أو أنهين المرحلة الابتدائية. من ناحية أخرى انخفضت نسبة النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج مع ارتفاع الحالة التعليمية.

نسبة النساء اللاتي سبق لهن الزواج حسب الحالة التعليمية، 1997

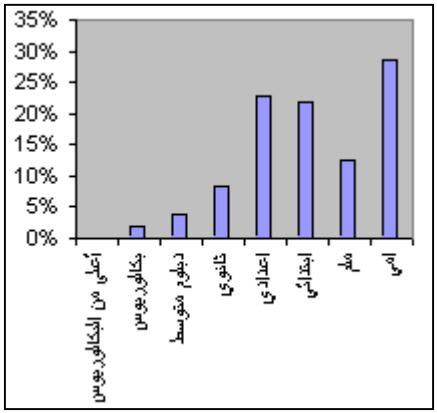

7.1 الخصوبة

إن للدين والتقاليد والعادات الاجتماعية أثرا كبيرا في ارتفاع معدل الخصوبة، ناهيك عن الأوضاع السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية وسقوط الشهداء، الأمر الذي ولد إحساسا بضرورة تعويض

مـــا ســـقط مـــن شهداء، وفي المقابل فإن الأوضاع الاقتصـــادية والمستوى التعليمي والثقافي كل ذلك أثر في الحد من معدل الخصوبة.

وبشـــكل عـــام فـــإن معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مازال أعلى مما هو عليه مقارنة مع دول أخـــرى، فقـــد أشارت نتائج تعداد – 1997 إلى أن معـــدل الخصوبة الكلي في المحافظة يصل إلى 7.1 وهـــو يـــزيد عـــن معدل الخصوبة الكلي للأراضي الفلســـطينية والـــبالغ 6.1 وكذلك عن الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ على التوالي 5.6 ، 6.9 .

8.1 عدد المواليد والحالة التعليمية للأم

يتضـــح مـــن الجدول التالي أن عدد النساء (12 سنة فاكـــثر) اللاتي سبق لهن الزواج وكما ذكر آنفا يصل إلى 70,233 ســـيدة، وان عـــدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء يصل إلى 392,706 أفراد، وبهذا فان معـــدل الإنجـــاب العام في المحافظة يصل إلى 5.6 أفراد لكل سيدة.

النساء الفلسطينيات (12 سنة فأكثر)حسب الحالة التعليمية وعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء، 1997

الحالة التعليمية	مجموع النساء	عدد المواليد	معدل الإنجاب
أمي	19772	166612	8.4
ملم	8622	56528	6.6
ابتدائي	15136	74413	4.9
إعدادي	15796	55688	3.5
ثانوي	5842	18673	3.2
دبلوم متوسط	2710	8587	3.2
بكالوريوس+	1321	3827	2.9
غير مبين	1034	8378	8.1
المجموع	**70233**	**392706**	**5.6**

إلا أن هـــذا المعدل يختلف باختلاف الحالة التعليمية للنســـاء، ففـــي حين وصل معدل الإنجاب إلى 8.4 أفراد للسيدات الأميات، فقد وصل إلى 2.9 فرد عند السيدات اللواتي يحملن بكالوريوس فأعلى، والجدول الـــتالي يـــبين عـــدد النســـاء (12 سنة فاكثر) وعدد المواليـــد الذيـــن ســـبق إنجابهم أحياء حسب الحالة التعـــليمية للام. ويشير الجدول أعلاه إلى أن معدل الإنجـــاب عـــند السيدات في محافظة الخليل يختلف باخـــتلاف الحالـــة التعليمية للسيدة، حيث انه يقل مع زيادة مستوى التعليم للسيدة.

الفصل الثاني: المؤشرات التعليمية

يمثل قطاع التعليم واحدا من أهم القطاعات في المجتمع، وتولي الحكومات لهذا القطاع اهتماما خاصا، فهو يمثل استثمارا في راس المال البشري ويتحكم بشكل حقيقي في مستقبل الشعوب، وتستخدم إحصاءات التعليم كأداة مناسبة لقياس الأداء الحكومي في توفير البيئة الإيجابية لأفراد المجتمع لممارسة حقهم في التعليم. كما أن المستوى التعليمي للسكان يعكس ولو بشكل تقريبي التقدم الحاصل في المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ويعطي صورة واضحة حول نوعية القوى العاملة، وعلى الصعيد الفلسطيني يعتبر التعليم من أكثر القطاعات تضررا بسبب الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وتردي الأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى، مما اسهم في تسرب أعداد كبيرة من الطلبة من مدارسهم بقصد العمل أو الزواج المبكر عند الإناث، وعلى هذا الأساس فقد خلف الاحتلال وراءه جهازا تعليميا ضعيفا ومشاكل عديدة أوجب على السلطة الفلسطينية مواجهتها ومعالجتها للنهوض بالتعليم الذي يعتبر بحق شاحذاً ومحركاً للتنمية.

لقد وفرت النتائج النهائية للتعداد العام – 1997 بيانات حول التعليم ومؤشرا ته، حيث بينت أن نسبة الأمية للأفراد الذين أعمارهم (15 سنة فأكثر) 16.3 %، وتفاوتت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث فبلغت 10.1% عند الذكور و 22.9% للإناث، في حين أفادت النتائج أن نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية للسكان الذين أعمارهم (15 سنة فأكثر) 13.9% موزعة على الذكور 7.7%والإناث 20.1%

توزعت بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما نسبته على التوالي 14.0% و 13.6%، حيث بلغت نسبة الذكور والإناث الأميين في الضفة الغربية على التوالي 7.2% و 20.9% ، فيما بلغت في قطاع غزة للذكور والإناث على التوالي 8.6% و 18.7% .

1.2: الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية

أشارت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 أن الأفراد القادرين على القراءة والكتابة بغض النظر عن مستوى التحصيل العلمي أو عدد سنوات الدراسة أو الشهادات بلغ ما نسبته 86.6% من مجموع السكان (10 سنوات فأكثر) والبالغ عددهم في المحافظة 245,694 فردا. في حين أن عدد الأفراد الملمين بالقراءة والكتابة أي الأفراد الذين يستطيعون القراءة والكتابة معا بدون إنهاء أي مرحلة من المراحل التعليمية، بلغت نسبتهم 18.9%، وأفادت نفس النتائج أن نسبة الأفراد الذين أنهوا المرحلة الابتدائية 28.3%، أما الأفراد الذين أنهوا المرحلة الإعدادية فبلغت نسبتهم 23.2%. في حين أن الأفراد الذين أنهوا المرحلة الثانوية 8.8%. وقد أفادت نفس النتائج أن مجموع الأفراد الذين أنهوا تعليم ما بعد الثانوية بلغ مجموعهم 16,531 فردا أي شكلوا نسبة مقدارها 6.7% .

واختلفت هذه النتائج حسب نوع التجمع السكاني، حيث من الملاحظ أن الأفراد الأميين في حضر المحافظة بلغت نسبتهم 62.3% من مجموع أميي المحافظة و 12.3% من مجموع الذين أعمارهم (10 سنوات فأكثر) ويقطنون الحضر، أما في ريف

المحافظة فقد كانت نسبتهم 35.5% من أميي المحافظة و 16.1% من السكان (10 سنوات فأكثر) ويسكنون الريف، وفي المقابل كانت النسب في المخيمات 2.2%، 10.6% على التوالي.

السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس، 1997

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	مجموع
أمي	10530	22080	32610
ملم	23937	22628	46565
ابتدائي	37242	32303	69545
إعدادي	29712	27297	57009
ثانوي	12816	8968	21784
دبلوم متوسط	5243	3656	8899
بكالوريوس	4907	1941	6848
دبلوم عالي	76	12	88
ماجستير	494	26	520
دكتوراه	166	10	176
غير مبين	473	1177	1650
المجموع	**125596**	**120098**	**245694**

وبشكل عام فإن هذه النتائج تشير إلى أن نسب الأمية متقاربة في حضر وريف المحافظة على حد سواء، وأن الأمية كانت عند الإناث أعلى مما هي عليه عند الذكور وخاصة في الريف.

2.2: الالتحاق بالمدارس

أشارت النتائج النهائية إلى أن عدد الأفراد الفلسطينيين (6 – 18 سنة) الملتحقين بالتعليم بلغت نسبتهم 86.2% من الفلسطينيين 6 – 18 سنة، واختلفت هذه النسبة بين الذكور والإناث فكانت على التوالي 85.6% و 86.7% من مجموع الأفراد الملتحقين بالتعليم والذين يندرجون تحت هذه الفئة العمرية. فيما بلغت نسبة غير الملتحقين 13.8% حيث توزعت هذه النسبة بين الذكور والإناث على التوالي 14.4% و 13.3%.

في حين كانت نسبة الملتحقين بالتعليم على مستوى الأراضي لفلسطينية 87.7% وغير الملتحقين 12.3 %.

الفلسطينيون (6–18 سنة) حسب الالتحاق بالتعليم والجنس، 1997

الالتحاق بالمدارس	ذكور	إناث	المجموع
ملتحقون	60347	57343	117690
غير ملتحقين	10115	8739	18854
غير مبين	12	12	24
المجموع	70474	66094	136568

الفصل الثالث: المؤشرات الاجتماعية الأخرى

يغلب على سكان محافظة الخليل الترابط العائلي والعشائري بشكل يفوق ما هو مشاهد في المحافظات الفلسطينية الأخرى، كما يغلب على نفسية الخليلي ظاهرة التقليد والمحاكاة، ويتصف سكان المحافظة بالتدين والعادات والتقاليد القديمة لدرجة كبيرة.

1.3 الإعاقة

يعكس موضوع الإعاقة الحالة الصحية للأفراد في المجتمع، إذ أن الأفراد المعاقين أو الذين لديهم عجز أو قصور في نوع أو مقدار النشاط الذي يؤدونه يؤثرون بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والقدرة على توفير الأيدي العاملة ذات الكفاءة العالية والماهرة، ويعكس أيضا مدى الحاجة إلى توفير برامج تأهيل لدمج المعاقين في المجتمع، ومن خلال ما وفره تعداد – 1997 من بيانات حول المعاقين في الأراضي الفلسطينية تبين أن عددهم 46,063 أي ما نسبته 1.8% من إجمالي السكان، وبلغت نسبتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.9% و 1.6% على التوالي.

فيما أشارت نفس النتائج إلى أن عدد السكان المعاقين في المحافظة بلغ ما مجموعه 6,626 فردا معاقا أي ما نسبته 1.7% من عدد السكان القاطنين في المحافظة، واختلفت هذه النسبة بين الذكور والإناث حيث بلغت على التوالي2.1% و 1.3% من عدد الذكور والإناث.

2.3 أسباب الإعاقة

من الأهمية بمكان تحديد السبب الرئيسي الذي نتجت عنه الإعاقة المحددة لدى الفرد، لما في ذلك من أهمية في محاولة معالجة هذه الأسباب والحد من الإعاقات قبل وقوعها. وعلى هذا الأساس فقد بينت النتائج الأسباب الكامنة وراء هذه الإعاقات حيث بلغت نسبة الإعاقات التي سببها خلقي 39.7% من مجموع الإعاقات وبذلك احتلت المرتبة الأولى، تلتها الإعاقات التي سببها مرضي 34.4% وولادة 4.1 %، فيما بلغت الإعاقات التي نتجت عن أسباب (إصابة عمل، حادث سير، حرب، حادث من نوع آخر، أخرى) ما نسبته 23.4% من مجموع أسباب الإعاقات.

الإعاقات حسب سبب الإعاقة والجنس، 1997

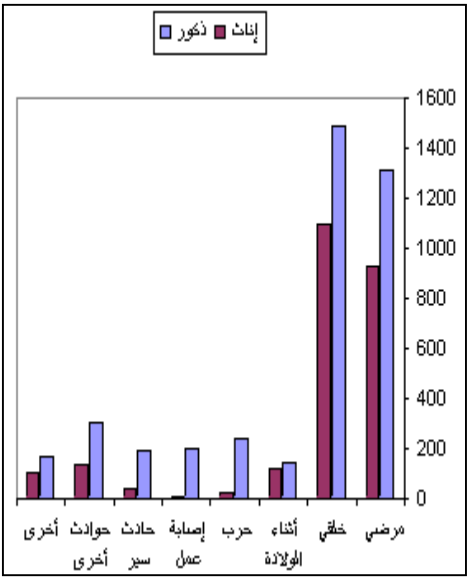

3.3 الإعاقة حسب الجنس ونوع التجمع

هــذا وقــد بينت النتائج مجموع الإعاقات وأنواعها حســب (الحضر والريف والمخيمات) حيث بلغ عدد المعــاقين في حضر المحافظة 4,486 أي ما نسبته 67.8% مــن مجمــوع المعــاقين في المحافظة وقد تفــاوتت هذه النسبة بين الذكور والإناث فبلغت على الــتوالي2.1%و 1.3%، فيمــا كــان نصيب الريف 29.9% وبــلغت النســبة بين الذكور والإناث على التوالي 2.0% و 1.4% ، فيما كانت نسبة المخيمات 2.4% حيث بلغت النسبة بين الذكور والإناث 1.7% و 1.2% على التوالي.

4.3 حالة اللجوء

هــذه ظاهــرة خاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من ديــارهم وأوطــانهم التي احتلتها إسرائيل عنوة عام 1948 ، وتشــمل أبناء الذكور منهم وأحفادهم، حيث أشارت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ مــا مجموعه 67,751 لاجئاً أي ما نسبته 17.4% مــن الســكان الفلسطينيين في المحافظة، حيث كانت نســبة اللاجــئين المســجلين مــنهم 89.0% وغير المسجلين 11.0%، وبلغت نسبة الذكور والإناث من مجموع اللاجئين على التوالي 51.0% و 49.0% . وتفــاوتت نسبة اللاجئين من مجموع السكان في كل مــن الحضر والريف والمخيمات فكانت على التوالي 14% و18% و 97% .

ومقارنــة بالأراضــي الفلســطينية فقــد بلغت نسبة اللاجــئين 41.6% كمــا بــلغت نسبة غير اللاجئين 58.4% وفي الضفة الغربية فقد بلغت النسب المقابلة على التوالي 26.7%، 73.3%.

السكان الفلسطينيون حسب نوع التجمع وحالة اللجوء، 1997

	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
لاجئ	35746	21523	10482	261149
ليس لاجئا	223201	94915	267	117590
غير مبين	2202	1152	86	10835
المجموع	261149	117590	3440	389574

الفصل الرابع: خصائص الأسرة

1.4 عدد الأسر

تبين من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 أن عدد الأسر التي تم عدها فعلا في المحافظة 57,882 أسرة، منها 57,866 أسرة خاصة و 16 أسرة جماعية (مساكن عامة)، في حين بلغ مجموع الأسر في الأراضي الفلسطينية 407,265 أسرة، منها 407,065 أسرة خاصة و 200 أسرة جماعية.

2.4 متوسط حجم الأسرة

إن الفرد هو أساس الأسرة ومحور المجتمع ولبنته الأساسية فإذا صلح الفرد صلح المجتمع، ومن هنا يقع على عاتق الدولة والأسرة معا توفير الجو المناسب للأطفال من مختلف الجوانب التعليمية والصحية والبيئية---الخ، ومن هذا المنطلق تبدأ التنمية بالفرد إذ يجب الحرص على توريث أبنائنا القيم والمثل العليا والاهتمامات الشريفة لكي ينمو المجتمع وهو قادر على اللحاق بركب المدنية الحديثة.

بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في المحافظة 6.7 أفراد، واختلف توزيعه حسب نوع التجمع في المحافظة ففي حين بلغ متوسط حجم الأسرة 6.6 أفراد في حضرها ارتفع إلى 7.0 أفراد في الريف وانخفض إلى 6.4 أفراد في مخيمات المحافظة. ومن الملاحظ أن متوسط حجم الأسرة في المحافظة يأتي في المرتبة الأولى بين محافظات الضفة الغربية كما إنه أعلى من المتوسط الوطني والبالغ 6.4 أفراد.

وحسب البيانات التي وردت أعلاه يعتبر متوسط حجم الأسرة مرتفعاً وخصوصا في الريف وقد يعزى هذا الارتفاع إلى طبيعة العلاقات الأسرية وحب الأولاد والإنجاب والعادات والتقاليد.

متوسط حجم الأسرة الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع – 1997

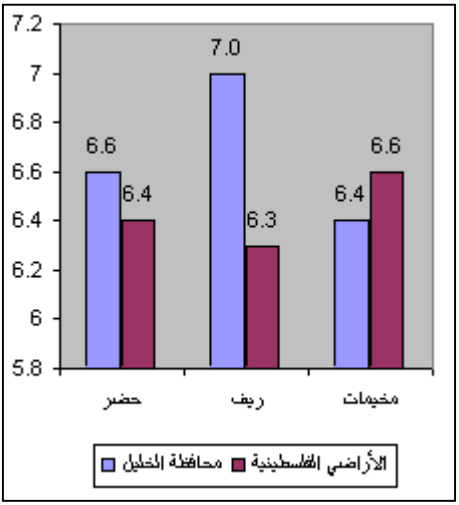

3.4 جنس رب الأسرة

تشير النتائج إلى أن نسبة الأسر التي ترأسها إناث 7.1% من مجمل الأسر الفلسطينية في المحافظة، وهذه النسبة أقل من مثيلتها في الأراضي الفلسطينية والبالغة 9.0%، ومن الملاحظ أن هذه النسبة تأتي في المرتبة الأخيرة بين نسب الأسر التي ترأسها إناث في مختلف محافظات الضفة الغربية.

كما أفادت النتائج أن الإناث تحت سن (30 سنة) مثلن ما نسبته 5.6% من الإناث اللاتي يرأسن أسراً، وشكلت الإناث اللاتي أعمارهن (30–44 سنة) نسبة مقدارها 25.2%، أما النساء اللاتي أعمارهن فوق (44 سنة) فمثلن نسبة مقدارها 69.2%. وتشير النتائج إلى أن عدد الأفراد في الأسر التي ترأسها

إنـــاث صـــغير نســـبيا وأقـــل من المتوسط العام في المحافظة، حيث بلغ 4.4 أفراد لكل أسرة، وقد يرجع هذا إلى أن أساس الأسر التي ترأسها إناث في الغالب يكـــون بسبب وفاة الزوج عن الزوجة وكون الأبناء صـــغار الســـن، وبالـــتالي فإن الأم هي التي تتولى مسؤولية الأسرة، أو أن يهاجر الزوج ويترك رعاية الأبناء لزوجته، أو بسبب الطلاق، وكذلك ربما يكون الســـبب وفـــاة الوالدين، وتتولى الأخت مثلا رعاية الأسرة.

الأسر التي ترأسها إناث حسب فئات عمرية مختارة، 1997

الفئات العمرية	عدد الأسر التي ترأسها إناث
أقل من 30 سنة	231
30-44	1034
44+	2852

هذا وتشير النتائج إلى أن عدد الأفراد في الأسر التي ترأســـها نســـاء بلغ ما مجموعه 18,307 أفراد أي بالمتوسط 4.4 أفراد لكل أسرة، وبلغ مجموع الأفراد فـــي الأسر التي ترأسها نساء دون الثلاثين من العمر مـــا مجموعـــه 922 فردا بالمتوسط 4.0 أفراد لكل أســـرة ، وفـــي الأســـر التي ترأسها نساء أعمارهن تـــتراوح بيـــن (30–44) ســـنة بلغ مجموع الأفراد 6,233 بالمتوســـط 6.0 أفـــراد لكل أسرة ، أما فوق 44 ســـنة فقد بلغ مجموع الأفراد 11,140 بالمتوسط 3.9 أفراد.

الأسر حسب جنس رب الأسرة ونوع التجمع

جنس رب الأسرة	نوع التجمع		
	حضر	ريف	مخيمات
ذكور	36585	15618	1541
إناث	2662	1296	164
المجموع	39247	16914	1705

4.4 أنواع الأسر

هـــناك تحـــول واضـــح في نوع الأسرة في المجتمع الفلســـطيني مـــن الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وهذا قد يرجع بشكل كبير إلى الاستقلال الاقتصادي الـــذي حصل للأسر والأبناء، إذ نجد أن معظم الأسر فـــي الأراضي الفلسطينية هي أسر نووية حيث بلغت نسبتها 73.2%، والأسر الممتدة 23.0% من مجموع الأســـر، بينما بلغت هذه النسب في المحافظة وحسب الأنواع المختلفة للأسر كما يلي:-

- الأســـرة المكونة من شخص واحد ومثل هذا النوع من الأسر ما نسبته 2.4%.
- الأســـرة النووية(الأسرة النواة): بلغت ما نسبته 76.3% من الأسر التي تم عدها فعلا.
- الأســـر الممـــتدة: شكلت ما نسبته 21.0 %من الأسر التي تم عدها فعلا.
- الأسر المركبة: بلغت نسبتها0.3%.

الأسر الفلسطينية حسب نوع الأسرة، 1997

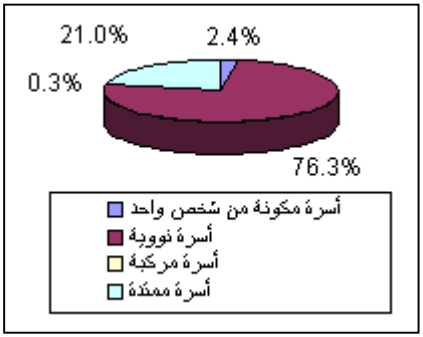

5.4 متوسط عدد الأفراد في الغرفة

تعكس كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة الواحدة) الأوضـــاع الاقتصـــادية ومســـتوى المعيشة للأسرة

وبالـــتالي الـــتأثير على الأوضاع التعليمية والصحية للأفراد.

بينت النتائج أن عدد الأفراد في الغرفة في المحافظة 2.2 فـــرد وهذا أعلى من المتوسط العام لعدد الأفراد في الغرفة على مستوى الأراضي الفلسطينية والبالغ 2.0 وللضـــفة الغربية 1.9 فردا وأيضا لقطاع غزة والبالغ 2.1 فرد لكل غرفة.
واختلف هذا التوزيع بين مختلف التجمعات الثلاثة في المحافظة حيث بلغ في حضر المحافظة 2.1 فرد لكل غرفة ارتفع في الريف إلى 2.4 ثم في المخيمات إلى 2.1 فرد لكل غرفة.

6.4 متوسط عدد الغرف للأسرة

لا يكفي توفير السكن للأبناء، بل يجب إعداد هذا المسكن ليكون صالحا لتربية الأطفال بشكل سليم، إذا لا بد أن يتناسب عدد الأفراد مع عدد الغرف في المسكن. حيث أشارت النتائج إلى أن متوسط عدد الغرف في المسكن بلغ 3.1 غرف مقارنة ب 3.4 غرف على مستوى الأراضي الفلسطينية.

يلاحظ من خلال الجدول المبين أن أعلى نسبة من الأسر يحتوي مسكنها على ثلاث غرف وبلغت نسبة الأسر التي تمتلك ثلاث غرف في مساكنها من عدد الأسر الخاصة في المحافظة 31.1%، في حين أن عدد الأسر التي تمتلك غرفتين بلغت نسبتها 25%، أما الأسر التي تمتلك أربع غرف فتمثل 22.7% من عدد الأسر في المحافظة، في حين أن الأسر التي تستخدم ست أو خمس أو غرفة واحدة جاءت نسبتها 5.3%، 8.0% ، 7.9% على التوالي.

كما يظهر من الجدول أن الأسر التي تستخدم ثلاث غرف شكلت النسبة الكبرى من عدد الأسر سواء كانت هذه الأسر في حضر المحافظة أو في ريفها أو في المخيمات، في حين شكلت الأسر التي تستخدم ست غرف النسبة الأقل من عدد الأسر سواء في الحضر أو في الريف أو المخيمات.

الأسر حسب عدد الغرف ونوع التجمع، 1997

عدد الغرف	عدد الأسر			
	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
1	2598	1788	175	4561
2	9106	4897	424	14427
3	12784	4695	498	17977
4	9247	3514	346	13107
5	3289	1167	157	4613
+6	2135	804	105	3044
غير مبين	88	49	-	137
المجموع	**39247**	**16914**	**1705**	**57866**

الفصل الخامس: خصائص المسكن والظروف السكنية

1.5 نوع المسكن

تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، إلى أن عدد المساكن المأهولة في الأراضي الفلسطينية بلغ 389,753 مسكناً. كما أشارت نفس النتائج إلى أن مجموع المساكن المأهولة في المحافظة بلغ 56,293 مسكناً تقطنها، كما بينت أن أعلى نسبة من المساكن المأهولة هي من نوع دار حيث بلغت 58.5% فيما احتلت المساكن المأهولة من نوع شقة المرتبة الثانية مشكلة نسبة مقدارها 38.7%. وعلى مستوى نوع التجمع فقد أشارت النتائج أيضا إلى أن نسبة المساكن المأهولة التي على شكل دار مرتفعة في الريف 74.4% مقارنة مع الحضر 51.4%، وفي المقابل شكلت المساكن المأهولة على شكل شقة 20.0% في الريف و 46.4 % في الحضر.

التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب نوع المسكن، 1997

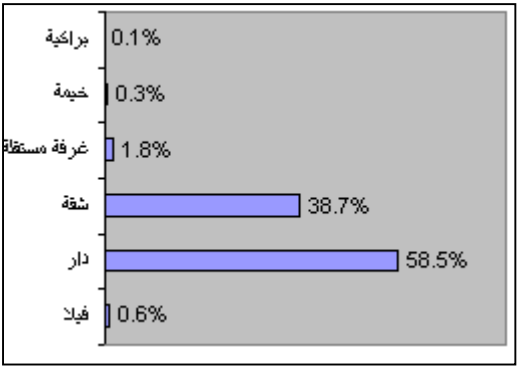

2.5 حيازة المسكن

إن امتلاك مسكن للأسرة مازال عنصرا أساسيا في الحياة الاجتماعية للسكان، وهذه الرغبة تعتبر إلى حد كبير عامة لدى معظم السكان، ويرتبط امتلاك المسكن بالظروف الاقتصادية المادية للأفراد. وقد وفرت نتائج تعداد – 1997 بيانات حول الأسر الخاصة حسب حيازة المسكن وأظهرت كيفية حيازة الأسرة للمسكن والذي قد يكون (ملكا أو مستأجرا مفروشا أو غير مفروش أو دون مقابل أو مقابل عمل)، حيث أشارت أن 82.6% من المساكن هي ملك للأسر، يليها المساكن دون مقابل حيث مثلت نسبة مقدارها 10.4%، ومن هذا يتبين أن 93.0% من المساكن المأهولة في المحافظة بدون إيجار حيث أن أكثر من 90% من الأسر في محافظة الخليل لا تدفع إيجارا بدل سكن وهذا يدل على أن الأسر الفلسطينية تميل إلى الابتعاد ما أمكنها عن الاستئجار وإلى التخطيط لامتلاك مسكن.

الأسر الخاصة حسب حيازة المسكن، 1997

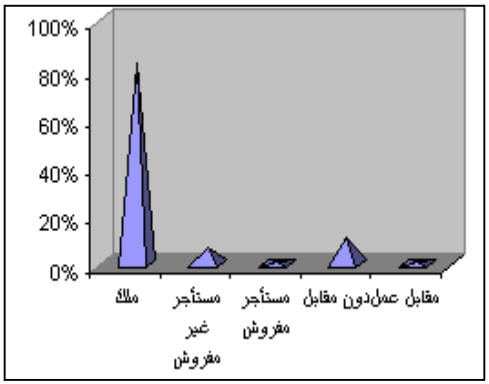

وعلى صعيد نوع التجمع فقد أفادت النتائج إلى أن الأسر المالكة للمساكن في الريف شكلت أعلى نسبة حيث وصلت إلى 88.7% من الأسر التي تسكن

الريف، وفي المقابل فإن النتائج دلت على أن مثيلتها في الحضر والمخيمات بلغت على التوالي 78.9%، 88.5%.

3.5 توفر السلع المعمرة لدى الأسرة

لقد وفرت نتائج تعداد – 1997، بيانات حول توفر السلع المعمرة لدى الأسر الفلسطينية حيث تم حصر 11 سلعة معمرة هي(سيارة خصوصية، ثلاجة كهربائية، سخان شمسي، تدفئة مركزية، مكتبة منزلية، طباخ غاز، غسالة ملابس، تلفزيون، فيديو، كمبيوتر، خط هاتف) ويبين الجدول التالي السلع المعمرة وعدد الأسر الخاصة التي تمتلك هذه السلع.

الأسر الفلسطينية حسب توفر السلع المعمرة، 1997

السلع المعمرة	عدد الأسر	النسبة
سيارة خصوصية	11,837	20.5
ثلاجة كهربائية	40,791	70.9
سخان شمسي	26,216	45.5
تدفئة مركزية	741	1.3
مكتبة منزلية	5,837	10.1
طباخ غاز	55,661	96.5
غسالة ملابس	36,362	63.1
تلفزيون	47,629	82.7
فيديو	4,932	8.6
كمبيوتر	1,788	3.1
خط هاتف	4,656	8.0

وإذا تم تقسيم السلع أعلاه إلى قسمين سلع ضرورية وسلع كمالية وتم التصنيف تحت هذين البندين السلع المذكورة كما يلي:

السلع الضرورية وتضم (طباخ غاز، غسالة ملابس، ثلاجة كهربائية، تلفزيون، سخان شمسي)

السلع الكمالية(سيارة خصوصية، فيديو، تدفئة مركزية، كمبيوتر، خط هاتف، مكتبة منزلية)

وبناءً على التقسيم أعلاه يتضح بالمعدل أن أكثر من 71.5% من العائلات في محافظة الخليل تمتلك سلعاً معمرة ضرورية، في حين أن 8.6% من العائلات الخاصة الساكنة في محافظة الخليل تمتلك سلعاً معمرة كمالية.

واختلفت أعداد الأسر ونسبتها من الأسر الكلية حسب نوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات) في امتلاكها للسلع المعمرة وأنواع هذه السلع وفيما يلي أبرز النتائج في هذه التجمعات:

- أشارت النتائج إلى أن عدد الأسر التي تمتلك سيارة خصوصية في الحضر 8,696 أسرة مشكلة نسبة مقدارها 22.2% من الأسر التي تسكن الحضر في محافظة الخليل، في حين وصل عدد هذه الأسر في الريف والمخيمات إلى 2924 و 199 أسرة على التوالي أي ما نسبته 17.3% و 11.6% .
- أما بالنسبة إلى عدد الأسر التي تمتلك ثلاجة كهربائية في الحضر فقد بلغ 30,388 أسرة مشكلة نسبة مقدارها 77.4% من الأسر التي تسكن الحضر في محافظة الخليل في حين وصل عدد هذه الأسر في الريف والمخيمات إلى 9,719 و 1,312 أسرة على التوالي أي ما نسبته 57.4% و 76.9% .

4.5 اتصال المسكن بشبكة مياه

يستخدم في محافظة الخليل مصادر متعددة للمياه ويمكن ترتيبها حسب الأهمية النسبية بناءً على نتائج تعداد – 1997 حيث أظهرت هذه النتائج أن نسبة المساكن المأهولة التي تتصل بشبكة المياه العامة تأتي في المرتبة الأولى 76.7%، وتأتي المساكن

المتصلة بشبكة مياه خاصة(أي إذا كان المسكن متصلا بتمديدات خاصة للمياه من مصدر خاص بالمسكن فقط أو يملكه مجموعة أفراد) في المرتبة الثانية حيث يستخدم هذا المصدر 15.8% من المساكن، وقد أشارت النتائج إلى أن المساكن التي لا تتصل بأي شبكة مياه (ملاحظة: عدم الاتصال بشبكة مياه لا يعني عدم توفر مياه بل لا تتوفر شبكة عامة ولا تمديدات خاصة ويمكن وجود المياه من خلال استخدام الينابيع والآبار المنزلية) بلغت ما نسبته 7.4% من مساكن المحافظة.

وقد اختلفت هذه النتائج حسب نوع التجمع (حضر، ريف ، مخيمات) في حين بلغت المساكن الموصولة بشبكة المياه العامة في الحضر ما عدده 30,420 مسكنا أي ما نسبته 79.8% من المساكن المأهولة في الحضر، وكان توزيع ذلك في الريف والمخيمات بنسبة 67.4% و 97.2% على التوالي، أي بعدد بلغ 11,110 من المساكن المأهولة في الريف و 1,615 من المساكن المأهولة في المخيمات، كذلك أبرزت النتائج أن عدد المساكن المأهولة في الحضر والتي تتصل بتمديدات خاصة بلغ 6,018 مسكنا أي ما نسبته 15.8% من المساكن المأهولة في المحافظة وان عدد ذلك في الريف والمخيمات على التوالي بلغ 2,831 و 22 مسكنا أي ما نسبته 17.2% و0.01 % من المساكن المأهولة في الريف والمخيمات، في حين أبرزت هذه النتائج أن عدد هذه المساكن والتي لا يوجد بها أي شبكة مياه سواء كانت خاصة أو عامة بلغ ما مجموعه في الحضر 1,657 مسكنا مشكلا نسبة مقدارها 4%، أما في الريف فقد بلغ هذا العدد 2,508 أي ما نسبته 15.2% وفي المخيمات فقد وصل عدد المساكن هذا إلى 22 مسكنا.

من البيانات أعلاه يتضح أن الاتصال بالشبكة العامة للمياه أعلى ما تكون في المخيمات وأقل ما تكون في الريف، وأن الاتصال بشبكة خاصة أعلى ما يكون في الريف واقل ما يكون في المخيمات. كما أن نسبة المساكن المأهولة والتي لا تتصل بأي شبكة إمدادات مياه أعلى ما تكون في الريف وبدرجة اقل في الحضر. وأن الريف في محافظة الخليل أعلى ما يكون من حيث الاعتماد على الآبار والينابيع وعدم الاتصال بأي شبكة عامة أو خاصة. وإذا تم جمع عدد المساكن المأهولة والمتصلة بشبكة مياه عامة وخاصة تبرز نتيجة مفادها أن ما يقارب من 95 %من المساكن في الحضر متصلة بشبكة مياه و 99 % من مساكن المخيمات أيضا متصلة بهذه الشبكة في حين تراجعت هذه النسبة إلى 84% من مساكن الريف.

5.5 اتصال المسكن بشبكة الكهرباء

أفادت النتائج النهائية للتعداد العام – 1997 إلى أن نسبة المساكن في المحافظة التي يتوفر لديها كهرباء 93.6% من المساكن المأهولة في المحافظة، مقارنة بما نسبته 92.8% في الأراضي الفلسطينية و 95.3 % في الضفة الغربية.

واختلفت هذه النسبة حسب نوع التجمع حيث بلغت أعلى نسبة لها في المخيمات 96.3%، مقارنة ب 95.6%، 89.0% في الحضر والريف على التوالي.

نسبة المساكن المأهولة التي يتوفر لديها كهرباء حسب نوع التجمع، 1997

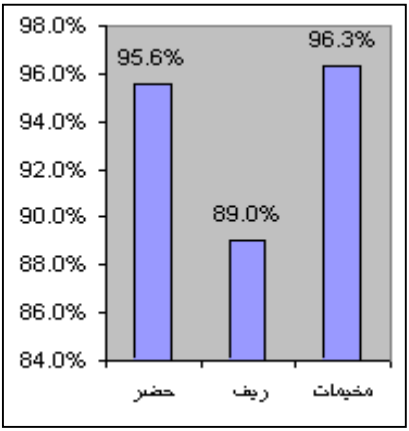

وبينت النتائج مدى اتصال المسكن بشبكة الكهرباء على اختلاف أنواعها فقد أشارت إلى أن نسبة المساكن التي اتصلت بشبكة كهرباء عامة (أي إذا كان المسكن متصلا بالشبكة العامة للكهرباء التابعة لشركة الكهرباء أو البلديات أو المجالس القروية) بلغت 93.7% من المساكن المأهولة في المحافظة، أما المساكن المتصلة بمولد كهربائي خاص(أي إذا كان مصدر الكهرباء مولداً خاصاً يملكه صاحب المسكن أو مجموعة أفراد)

المساكن المأهولة حسب الاتصال بشبكة الكهرباء 1997

نوعية الاتصال	العدد	النسبة
شبكة عامة	52618	93.5
مولد خاص	1604	2.8
لا يوجد	1993	3.5
غير مبين	78	0.1
المجموع	56293	100.0

فقد بلغت ما نسبته 2.8% من المساكن، هذا وقد أشارت النتائج إلى أن المساكن التي لا تتصل بالكهرباء بلغت 3.5% من المساكن.

في حين أن هذه النتائج تباينت حسب نوع التجمع (حضر، ريف ، مخيمات) فقد بلغت نسبة المساكن الموصولة بشبكة الكهرباء العامة في الحضر 97.4 % من المساكن المأهولة في الحضر، في حين كان توزيع ذلك في الريف والمخيمات بنسبة 83.8% و 98.2% على التوالي. كذلك أبرزت النتائج أن نسبة المساكن المأهولة في الحضر والتي تتصل بمولدات خاصة 0.1% من المساكن المأهولة في الحضر، وان نسبة ذلك في الريف والمخيمات على التوالي 7.4% و 0.5% من المساكن المأهولة في الريف والمخيمات ، هذا وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة المساكن في التجمعات الثلاث (الحضر، الريف، المخيمات) والتي لا تتصل بأي شبكة كهرباء بلغت على التوالي 1.4% و 8.5% و 0.9% .

واستنادا إلى ما ذكر تظهر النتائج أن الفارق واضح بين نسبة المساكن المأهولة بالسكان والتي تتصل بشبكة كهرباء عامة في الحضر والمخيمات من جهة والريف من جهة أخرى لصالح الأولى. واعتماد الريف على المولدات الخاصة أعلى من الحضر والمخيمات. بالإضافة إلى أن نسبة المساكن التي لا تتصل بأي نوع من شبكات الكهرباء أعلى ما تكون بالريف في حين تتقارب هذه النسبة بشكل كبير في الحضر والمخيمات.

6.5 الصرف الصحي

أظهرت البيانات نوعية اتصال المسكن بالصرف الصحي في المحافظة فقد أشارت إلى أن نسبة المساكن المتصلة بشبكة عامة للصرف الصحي في

المحافظـــة 18.6%، أمـــا نسبة المساكن التي تتصل بحفر امتصاصية فهي 76.5%، في حين بلغ مجموع المســـاكن المأهولـــة والـــتي لا تتصـــل بشبكة عامة للصـــرف الصـــحي أو أي حفرة امتصاصية 2,767 مسكنا أي ما نسبته 4.9% من المساكن المأهولة في المحافظة.

وبـــناء عـــلى النتائج أعلاه نلاحظ مدى الحاجة إلي تطويـــر شبكات الصرف الصحي خصوصا الشبكات العامة منها. وفيما يتعلق باتصال المساكن بالصرف الصـــحي حســـب نوع التجمع أن ما يقرب من ربع المســـاكن المأهولـــة في الحضر متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي، وارتفعت هذه النسبة إلى ما يـــزيد عن الثلث داخل المخيمات وتلاشت هذه النسبة في الريف، ويتبين مدى اعتماد الأسر الفلسطينية في المحافظـــة عـــلى الحفـــر الامتصاصية وخاصة في الـــريف حيث بلغت أعلى نسبة. وما زال هناك عدد ليـــس بالبسيط في المحافظة يعاني من عدم وجود أي نوع من الاتصال بالصرف الصحي، وقد بلغت أعلى نسبة لها في الريف ووصلت إلى 11% من المساكن المأهولة بالسكان، أي أن هنالك أحد عشر مسكنا من كـــل مائـــة مسكن لا يحتوي على أي نوع من أنواع الصرف الصحي في الريف.

الفصل السادس: المؤشرات الاقتصادية

سعت إسرائيل منذ ثلاثة عقود إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وإتباعه للاقتصاد الإسرائيلي ليكون سوقا للبضائع والسلع ومصدرا للأيدي العاملة الرخيصة، فحصلت تغييرات جوهرية على سوق العمل الفلسطيني وتوزيع وأهمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية مما جعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة في يد إسرائيل.

1.6 العلاقة بقوة العمل

تم جمع بيانات من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 عن الخصائص الاقتصادية للسكان ومن هذه البيانات يمكن تصوير خصائص قوة العمل والتعرف عليها . فقد تبين من معطيات التعداد العام أن مجموع الناشطين اقتصاديا (15 سنة فأكثر) في المحافظة بلغ 83,979 شخصا أي ما نسبته 43.3% من الفلسطينيين (15 سنة فأكثر)، ومن بين هؤلاء من كان يعمل فعلا لحظة جمع البيانات وعددهم 72,667 شخصا، او كان متعطلاً سبق له العمل وعددهم 6,871 شخصا، أو متعطلاً لم يسبق له العمل وعددهم 4,437 شخصا.

إن عدد العاملين هذا يمثل ما نسبته 21.5% من إجمالي السكان، أي اكثر من خمس السكان بقليل هم نشيطون اقتصاديا، بينما أربعة أخماس السكان غير نشيطين اقتصاديا، ويمثل الذكور ما نسبته 38.8% من مجموع الذكور في المحافظة الذين تم عدهم لحظة الإسناد الزمني، بينما يمثل عدد الإناث ما نسبته 3.4% من مجموع الإناث.

وعند استعراض التوزيع النوعي لهذه النسبة نجد أن نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا من مجموع الذكور 15 سنة فأكثر تبلغ 78.2% حيث بلغت نسبة المشتغلين منهم 86.9%. وتبلغ هذه النسب للإناث على التوالي 6.8%، 81.5%، أي أن معظم الذكور في سن العمل يعملون. وعلى ذلك فإن قلة مشاركة المرأة في العمل قد أثر على انخفاض نسبة العاملين الكلي سواء عند حساب هذه النسبة من مجموع السكان أو من السكان في سن العمل.

كما بينت النتائج أن عدد السكان غير النشيطين اقتصاديا بلغ 110,049 أي ما نسبته 56.7% من الفلسطينيين 15 سنة فأكثر، حيث بلغت نسبة الذكور غير النشيطين اقتصاديا من مجموع الذكور 15 سنة فأكثر 21.8% مقابل 93.2% للإناث.

وفيما يتعلق بالعاطلين عن العمل، فقد أظهرت النتائج أنهم شكلوا 14.5% من النشيطين اقتصادياً بواقع 13.1% بين الذكور مقابل 18.5% للإناث.

إن عدم مشاركة المرأة في سوق العمل بصورة فعالة يعود إلى أسباب كثيرة وممتدة ويشكل ظاهرة وإن هي آخذة في التناقص في كافة المناطق وقد أثار جدلا اجتماعيا، إذ يرى البعض أن مكان المرأة الرئيسي هو بيتها وأن قيامها بواجبات الأسرة والسهر على تربية الأبناء ومراعاة شؤونهم وتنشئتهم هو أسمى آيات العمل وكذلك هو عمل منتج وكبير، وإن قامت المرأة بهذا الدور فيكفي منها ذلك، والبعض يرى عكس ذلك، ويعتقد أن دخول المرأة سوق العمل ومزاولتها لمختلف الأعمال من شأنه أن يحقق المساواة بين الرجل والمرأة، ويزيد من الإنتاج والدخل القومي في البلد مما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

إن للنظريتين ركائز ودعائم، ولكل منهما إيجابيات وسلبيات غير أن المهم في الوقت الحاضر أنه لم تعد تتصف النقاشات حول هذا الموضوع بالحدة والتعصب، وبات عمل المرأة مرهونا بالظروف الاقتصادية للأسرة من جهة، وتوفر البيئة والجو المناسب من جهة أخرى، واصبح ما نسمعه عن خلافات حول هذه القضية نادراً ولم يعد عمل المرأة خروجا عن العادات والتقاليد والقيم.

2.6 الحالة العملية للسكان

لقد وفر التعداد بيانات عن الحالة العملية للسكان (15 سنة فأكثر) ويمكن تصوير هذه الخاصية حسب الجدول التالي:

المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الجنس والحالة العملية، 1997

الحالة العملية	ذكور	إناث	المجموع
صاحب عمل	4,154	60	4,214
يعمل لحسابه الخاص	12,401	321	12,722
مستخدم بأجر	54,380	5,008	59,388
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	1,719	108	1,827
أخرى	112	13	125
غير مبين	1,174	88	1,262

من الجدول أعلاه يتضح أن النسبة الغالبة للعاملين هي لمجموع العاملين بأجر أي العمال والمستخدمين، يلي ذلك الذين يعملون لحسابهم الخاص أي أولئك الذين لديهم محلات عمل خاصة بهم أو الذين يمتهنون مهنا لا تحتاج إلى من يساعدهم فيها، أما أصحاب الأعمال فيحتلون المرتبة الثالثة، وبينما أولئك الذين يعملون للأسر دون مقابل فنسبتهم قليلة.

إن هذا النمط من التوزيع ينطبق على توزيع العاملين الذكور بشكل كامل في كل بند من بنوده، ولكن نمط توزيع العاملات يختلف بشكل بسيط إذ تأتي العاملات لدى الأسر بدون أجر في المرتبة الثالثة.

3.6 المهن والأنشطة الاقتصادية

أما توزيع السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهن فقد تبين من تعداد – 1997 أن 29.9% من مجموع المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل يعملون في المهن الأولية، وتبلغ هذه النسبة 31.8% للذكور وتنخفض إلى 4.3% للإناث، أما نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن فقد بلغت 23.0%، وبلغت هذه النسبة للذكور 23.9% وانخفضت إلى 11.5% للإناث، ويأتي في المرتبة الثالثة العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق حيث بلغت النسبة 14.2% وتفاوتت نسبة توزيعهم بين الذكور والإناث فبلغت على التوالي 14.8%، 6.1%.وأشارت النتائج إلى أن مشغلي الآلات ومجمعيها بلغت نسبتهم 11.5% وتبلغ هذه النسبة من الذكور والإناث على التوالي 12.3%، 1.4%، في حين بلغت نسبة الفنيين والمتخصصين المساعدين 5.9% حيث بلغت نسبة الذكور 3.7% في حين وصلت نسبة الإناث 35.5 %، وهذا يشير إلى أن أكثر من ثلث العاملات يعملن في هذه المهنة. أما المتخصصون فقد بلغت نسبتهم 5.7%، وتبلغ هذه النسبة 4.4% للذكور ووصلت إلى 22.8% للإناث. أما نسبة العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك فقد بلغت 5.1% وتبلغ هذه

النسبة من الذكور والإناث على التوالي 5.2%، 3.5 %. فـي حيـن أشـارت النتائج إلى أن المشرعين وموظفـي الإدارة العـليا بلغت نسبتهم 1.9% حيث بلغت نسبة الذكور 1.8% أما الإناث 3.2%، وأخيرا أشـارت النتائج إلى أن نسبة الكتبة قد بلغت 2.4% وتبـلغ هذه النسبة 1.7% للذكور ووصلت إلى 11.3 % للإناث.

ممـا سـبق يتضـح أن الاشتغال في المهن الأولية يسـتقطب النسـبة الكـبرى من العاملين، يلي ذلك العامـلون فـي الحرف وما إليها من المهن، ومن ثم العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسـواق يـليها مشغلو الآلات ومجمعوها ومن ثم الفـنيون والمتخصصون المساعدون والمتخصصون ويأتي في المرتبة قبل الأخيرة والأخيرة العاملون في الزراعة وصيد الأسماك ومن ثم الكتبة.

المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي والجنس، 1997

النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث
الزراعة وصيد الأسماك	6029	250
التعدين، الصناعة التحويلية، المياه والكهرباء	13403	741
الإنشاءات	26268	13
تجارة الجملة والتجزئة	11012	111
النقل والتخزين والاتصالات	3657	11
الوساطة المالية	266	74
الإدارة العامة والدفاع	4914	575
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	114	22
الخدمات المنزلية	3	6
الخدمات وبنود أخرى	8274	3795

أما على صعيد الأنشطة الاقتصادية فقد أشارت النتائج إلى أن السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) المشتغلين والذين سبق لهم العمل يتوزعون على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وقد تركزوا في نشاط الإنشاءات حيث بلغت نسبتهم 33.3%، وقد مثل الذكور الغالبية العظمى من مجموع العاملين في هذا النشاط فبلغت نسبتهم 99.9%، والجدول التالي يوضح توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس.

من الجدول أعلاه يتضح أن عمل الذكور يتركز في نشاط الصناعة (التعدين، واستغلال المحاجر، وإمدادات المياه والكهرباء) بعد نشاط الإنشاءات، بينما يتركز عمل الإناث في نشاط الخدمات والحكومة (الإدارة العامة والدفاع) والصناعة.

4.6 القطاعات الاقتصادية

أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشـآت – 1997 بيانـات حـول العاملين لكلا الجنسـين حسـب القطـاع الاقتصادي، حيث أفادت البيانات أن عدد المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمـل (15 سـنة فأكـثر) توزعـوا على مختلف القطاعات الاقتصادية، فاحتل القطاع الخاص الوطني المرتـبة الأولى من حيث تشغيل الأفراد بنسبة 49.0 % توزعـت بين الذكور والإناث على التوالي 93.0 % و 7.0%، واحـتل قطاع الهيئات الدولية المرتبة الأخيـرة حيث بلغ عدد المشتغلين 46 مشتغلا وبلغ عدد الذكور والإناث منهم على التوالي 26 و 20 .

مـن الملاحـظ حسـب الجـدول أعلاه أن القطاع الخـاص(الوطـني والأجنـبي) يشغل أكبر عدد من المشـتغلين حيث بلغ عدد الأفراد في القطاع الخاص 55,281 مشـتغلا أي ما نسبته 70.6% من مجموع المشتغلين، بينما بلغ قطاع الحكومة الوطنية 11,177

أي مـــا نســـبته 14.3%، وقطـــاع الحكومة الأجنبية 1,579 فردا أي ما نسبته 2.0% .

المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب القطاع والجنس، 1997

القطاع	ذكور	إناث	كـــــلا الجنسين
خـــــاص وطني	36482	1904	38386
خـــــاص أجنبي	16784	111	16895
حكومـــــة وطنية	8404	2773	11177
حكومـــــة أجنبية	1519	60	1579
هيئة أو جمعيـــة خيرية	256	340	596
وكالـــــة غوث	310	152	462
هيـــــئة دولية	26	20	46
خـــــارج المنشآت	8984	149	9133
غير مبين	1175	89	1264
المجموع	**73940**	**5598**	**79538**

وعـــند الـــنظر إلى الـــبيانات حسب الجنس نجد أن الذكـــور يـــتركز عملهم في القطاع الخاص الوطني والأجنـــبي بنســـبة 50.1%، 23.1% على التوالي، والإنـــاث في قطاع الحكومة الوطنية ومن ثم القطاع الخاص الوطني بنسبة 50.3%، 34.5%.

5.6: العلاقة بقوة العمل والمستوى التعليمي

مـــن جانب آخر أشارت النتائج إلى العلاقة بين قوة العمـــل والمستوى التعليمي، فأظهرت أن 7.1% من المشـــتغلين أميـــون، بلغت نسبة الذكور الأميين من مجمـــوع المشـــتغلين الذكور 7.3% قابلتها نسبة من الإناث مقدارها 5.0% . وعلى نفس الصعيد أشارت النـــتائج إلى أن نسبة الأميين المشتغلين من مجموع الأميين في المحافظة 16.4%.

من ناحية أخرى أشارت النتائج إلى أن 11.8% من العاطـــلين عن العمل (متعطل سبق له العمل، متعطل لم يسبق له العمل) أميون. شكل الذكور والإناث منهم ما نسبته على التوالي 92.3%، 7.7%.

كما ويلاحظ من النتائج أن نسبة المشتغلين تزداد مع ارتفاع المؤهل العلمي ففي حين بلغت نسبة المشتغلين الحاصلين على مؤهل علمي (بكالوريوس فأعلى) من مجموع من هم في نفس المستوى التعليمي 63.0%، كـــان يقابـــلها نسبة مقدارها 37.3% من المشتغلين الحاصـــلين عـــلى مؤهل علمي (ابتدائي، إعدادي، ثـــانوي، دبـــلوم متوسط)، وانخفضت هذه النسبة إلى 24.1% عند الذين لم يتلقوا أي تعليم.

الفصل السابع: مؤشرات المباني

1.7 أنواع المباني

يتضـــح من نتائج تعداد – 1997 أن عدد المباني في المحافظة والتي تم عدها خلال الفترة (30/10–23/11/1997) قد وصل إلى 57,437 مبنى، مقارنة ب 359,562 مبـــنى في الأراضي الفلسطينية تم عدها خلال نفس الفترة.

وقد أشارت النتائج إلى أن المباني تركزت فيما يسمى بـــالدور حيـــث شكلت نسبة مقدارها 75.3%، تلتها المـــباني الـــتي عـــلى شكل عمارة 8.8%، أما نسبة المـــباني التي على شكل فيلا فقد كانت 1.0%، بينما انخفضت نسبة المباني التي على شكل خيمة وبراكية إلى مـــا نسبته على التوالي 0.3%، 0.5%، في حين أن المباني التي على شكل منشأة 8.3%، أما المباني تحت التشييد فقد كانت نسبتها 5.5%.

وتتوزع المباني في المحافظة حسب نوع التجمع بما نســـبته 64.0% في الحضر، أما في ريف المحافظة فقـــد بلغت النسبة 33.0% والمخيمات 3.0%، ومن الجدير بالذكر وفي التجمعات الثلاث أن أكثر المباني انتشـــارا هـــو مـــا يسمى بالدور والشكل التالي يبين توزيع المباني في المحافظة حسب نوع المبنى.

2.7 استخدام المبنى

وفيما يتعلق باستخدامات هذه المباني يتضح من نتائج تعداد – 1997 أن عدد المباني المكتملة والمهيأة للاستخدام وصل إلى 54,257 مبنى، حيث يتم استخدامها في مجالات الحياة المختلفة، وقد شكلت المباني المستخدمة للسكن النسبة الكبرى من عدد المباني حيث وصلت إلى ما نسبته 72.7%، وهذا ما يفسر كون أعلى نسبة للمباني داراً، وهي التي في الغالب ما تستخدم للسكن، تلتها المباني المستخدمة للسكن والعمل 8.7%، فالمستخدمة للعمل 8.0%، في حين انخفضت نسبة المباني المغلقة والخالية إلى 4.0 %، 6.7% على التوالي والشكل التالي يبين المباني في محافظة الخليل حسب الاستخدام.

توزيع المباني حسب نوع المبنى، 1997

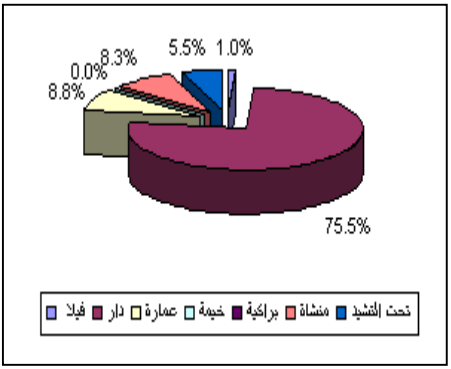

الفصل الثامن: مؤشرات حول المنشآت الاقتصادية

1.8 حالة العمل للمنشآت

إن واقع المنشآت الفلسطينية وطبيعتها صغيرة الحجم في الغالب، حيث تتسم بسرعة حركتها في ولادة مؤسسات جديدة وإغلاق أخرى، الأمر الذي يتطلب تحديث تعدادها باستمرار، ولقد رصد التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 هذه المنشآت حيث أفادت النتائج النهائية أن عدد المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بلغ 99,120 منشأة، وتوزعت بين الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 70.0% و 30.0% على التوالي. وبينت النتائج أن عدد المنشآت في المحافظة بلغ 14,894 منشأة أي ما نسبته 15.0% من المنشآت في الأراضي الفلسطينية و 21.5% من منشآت الضفة الغربية.

وعلى صعيد الحالة العملية للمنشآت أشارت النتائج إلى أن 84.4% من منشآت المحافظة هي منشآت عاملة، فيما بلغت المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية على التوالي 83.0% و 84.1% من إجمالي المنشآت في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية. في حين شكلت المنشآت المغلقة مؤقتا ما نسبته 7.1% من مجموع منشآت المحافظة، مقابل 5.5% و 5.6% في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية، أما المنشآت المغلقة نهائيا فبلغت نسبتها في المحافظة 4.1% مقابل ما نسبته 3.9% و 4.2% في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية على التوالي. ولقد أشارت نفس النتائج إلى أن المنشآت التي تعتبر تحت التجهيز بلغت نسبتها 0.03% من إجمالي منشآت المحافظة فيما كانت هذه النسبة في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي 0.7%، 0.7%، 0.4%، وبينت أخيرا أن المنشآت ذات النشاط المساند شكلت ما نسبته 4.0% من منشآت المحافظة، مقارنة بما نسبته 6.9% و 5.2% من عدد المنشآت في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية.

المنشآت حسب الحالة العملية، 1997

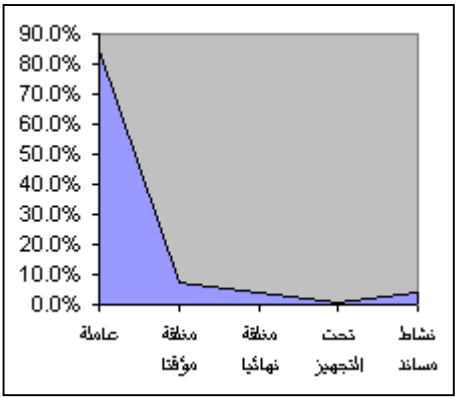

2.8 المنشآت العاملة حسب القطاعات الاقتصادية

أفادت نتائج تعداد – 1997 أن المنشآت العاملة في محافظة الخليل توزعت حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تركزت غالبية المنشآت في القطاع الخاص الوطني بنسبة 93.1%، واحتل قطاع الحكومة المركزية المرتبة الثانية بواقع 6.0%، وتوزعت باقي المنشآت حسب القطاعات كما يفيد الجدول التالي:

المنشآت العاملة حسب القطاعات الاقتصادية، 1997

القطاع	عدد المنشآت	النسبة
خاص وطني	11700	93.1
خاص أجنبي	22	0.2
حكومة مركزية	760	6.0
سلطة محلية	44	0.4
حكومة أجنبية	3	0.0
وكالة الغوث	30	0.2
هيئة دولية	8	0.1
المجموع	**12567**	**100**

3.8 المنشآت الاقتصادية حسب نوع التجمع

بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في الحضر 11,632 منشأة، أي ما نسبته 78.1% من المنشآت في محافظة الخليل أما في الريف والمخيمات فقد كان العدد على التوالي 2,981 و 281 أي 20.0% و 1.9% من منشآت محافظة الخليل.

المنشآت حسب نوع التجمع وحالة العمل، 1997

حالة العمل	حضر	ريف	مخيمات
عاملة	9709	2601	257
مغلقة مؤقتا	852	196	12
مغلقة نهائيا	504	106	1
تحت التجهيز	45	12	1
نشاط مساند	522	66	10
المجموع	**11632**	**2981**	**281**

4.8 الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية

أشارت نتائج التعداد إلى أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية بلغ 76,962 منشأة، أي ما نسبته 93.5 %من مجموع المنشآت الكلي في الأراضي الفلسطينية، تشغل ما مجموعه 191,361 عاملاً ،أما في محافظة الخليل فقد بلغ 11,722 منشأة أي ما نسبته 93.2% من المنشآت العاملة الاقتصادية في المحافظة، شغلت هذه المنشآت ما مجموعه 28,223 عاملاً بلغ عدد الذكور والإناث منهم على التوالي 24,842 و 3,381، حيث تتركز هذه المنشآت بشكل كبير وملحوظ في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، حيث بلغت نسبتها 49.9%من مجموع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية، تلتها المنشآت العاملة في نشاط الصناعة التحويلية 21.6% .

ويتضح أن متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة هو 2.4 عامل لكل منشأة حيث تفاوت هذا المعدل في مختلف الأنشطة، حيث بلغ أعلى معدل في المنشآت العاملة في الوساطة المالية، حيث وصل إلى 6.5 عامل لكل منشأة، وبما يقارب هذا العدد في المنشآت العاملة في نشاط التعليم ونشاط النقل والتخزين والاتصالات، حيث بلغ المعدل على التوالي 6.5 و 6.4، فيما كان معدل المنشآت العاملة في الصناعة التحويلية والتجارة كالآتي 3.8 و 1.7.

ويلاحظ أيضا أن الذكور تركز عملهم في أنشطة التجارة والصناعة التحويلية، حيث بلغت نسبتهم على التوالي 37.6% و 35.8% من العاملين الذكور في مختلف المنشآت ، في حين أن الإناث تركز عملهن في أنشطة التعليم والصناعة التحويلية والصحة والزراعة فكانت النسبة 21.8%، 21.2%، 19.4 %، 14.1% على التوالي.

Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings
Governorates Executive Report Series (11)

Hebron Governorate

Prepared by:
Hamdan Awad

January, 2002

© January, 2002
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2002. **Dissemination and Analysis of Census Findings. Governorates Executive Report Series (11), *Hebron* Governorate.**
Ramallah-Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ Users Services Division
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647.
Ramallah-Palestine

Tel: (970-2) 240 6340 Fax: (970-2) 240 6343
E-mail: diwan@pcbs.pna.org Web-site: http://www.pcbs.org

Acknowledgement

Financial and technical support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project, is being provided by The Palestine National Authority (PNA) through the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), British Government through the Department for International Development (DFID) and the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the British Government, DFID and UNFPA for this support.

Preface

The population, housing and establishment census-1997 is considered the corner stone in the efforts of developing a reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and private sector of available statistical data in general, and census findings in particular, as well as their potential uses and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the census findings. This includes production of a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analytical and executive summary report, of which this report comes as one of these products in this regard.

We hope that this project will contribute to the improvements in the quality of life in the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

January, 2002

Hasan Abu Libdeh, Ph.D
National Director of the Census
President of PCBS

Important Remarks

1. The detailed tables published in this report and addressing all essential characteristics are related to the final result of population actually enumerated in December 10^{th}–24^{th} 1997. However, likewise, the results do not include the estimates of not enumerated population based on the findings of the post enumeration study.
2. Census concepts and methodology are available in part one of census reports.
3. Calculation of percentages and rates excludes categories of "not stated".
4. The reference date of population is December 9/10 1997, while the reference period of labor force indicators is the week preceding the enumeration date.
5. All tables and figures are related to Hebron Governorate, unless otherwise was stated.
6. The calculation of rates and percentages is the responsibility of the researcher, and the ideas presented in the report represent the researcher, and do not necessarily express PCBS official position.

Executive Summary

Population

The final results of the enumeration of population of the 1997 census indicated that the number of the total population in Hebron governorate on the census reference date (December 9-10/1997) amounted to 405,664 persons, of them 207,689 males and 197,975 females. The final results of the population enumeration indicated that the number of the persons actually enumerated in the reference date amounted to 390,272.

The final results show that the sex ratio reached 104.7 males per 100 females, and the average population density in 1997 is 407 persons per km^2.

The results revealed that about one half of the population are under 15 years of age. In addition, the results indicated also that the total fertility rate is 7.1 persons.

The distribution of population 12 years and above by marital status indicated that 55.7% were currently married, whereas the percentage of never married is 40.9%, divorced 0.4%, and the percentage of widowed is 2.9%. The median age upon the first marriage was 23.0 years for male and 18.0 years for females.

The final results show that the number of ever born live children is 392,706.

The results show that there is an increase in the illiteracy rate among women whose age upon the first marriage was less than 15 years. The results indicated a clear relationship between mother's age and the number of ever born live children. There is a negative correlation between the education level of ever-married women 12 years and above and number of live births.

Education

There is an increase in the percentage of males (15 years and above) who had the ability to read and write (89.9%) compared to females (77.1%), and the average of school attendance for males in age group (6-18) years is 85.6% compared to 86.7% for females.

Social Indicators

About 1.7% of total population are disabled, and 17.4% are refugees.

Household Characteristics

The total number of households in 1997 was 57,866 private households and 16 collective (institutional) household.

Housing density reached 2.2 persons per room, whereas the average number of rooms for the household amounted to 3.4. In addition 76.3% of households are nuclear households, whereas 21.0% are extended households.

Housing and Housing Conditions

More than one half of housing units were in the form of house (58.5%), and 82.6% of the housing units were owned by a household member.

The final results show that 76.6% from the housing units were connected to water public network, 93.5% connected to electricity network and 18.5% connected to the public network of sewage system.

Labor Force

The percentage of economically active population 15 years and above was 43.3%. About one third of the employed and unemployed ever worked were classified by occupation in the elementary occupation, while one fifth were crafts and related workers.

As far as economic activity is concerned, it is noted that construction absorbed about one third of employed and unemployed ever worked persons.

Buildings

The number of building amounted to 57,437 and the total of all full-bodied buildings was 54,257 used for dwelling (72.7%), whereas about 8.7% used for housing and work together.

Establishments

The total number of establishments that was enumerated during the census period was 14,894 and 84.4% from these establishments are working. The final results show that number of economic establishments in private sector and government companies was 11,722, employing 28,223 males and 3381 females.